تقـديم

تقدم مصر العظيم فى السنين الثلاثين الأخيرة – اختلاف الجزء الثانى عن الجزء الأول من المذكرات – انتقال مصر إلى عهد المعاهدتين ، وإلى عهد فاروق – الحرب العالمية الثانية – انتقالى من الصحافة إلى الوزارة – ثم إلى رئاسة الشيوخ – اختلاف نظرة الصحفى عن نظرة المسئول عن الحكم – الحدود الدستورية – إقالة الوزارة وحل مجلس النواب يجعلان الملك لا الأمة مصدر السلطات – متاعب الوزير – الفصل الأخير كيف كتب – الأنانية ليست ثقة بالنفس – الأحكام العرفية فى مصر – الاعتبار بما حدث غرض هذه المذكرات .

يختلف هذا الجزء الثانى من المذكرات عن الجزء الأول اختلافاً كبيراً ، برغم أنه متمم له ، وأنه يصور حلقة من السلسلة التى اتصلت بها حياتى السياسية منذ شبابى الباكر إلى وقتنا الحاضر .

فى الجزء الأول تصوير لجهاد الشعب والساسة والأحزاب فى مصر ، بقدر ما شاركت فى هذا الجهاد أو اتصلت به ، منذ الحقبة الأولى من هذا القرن العشرين إلى أن تولى الملك السابق فاروق سلطته الدستورية . وكان أول اشتراكى فى تلك الحقبة اشتراك شاب أولع بالكتابة والتحرير منذ نعومة أظفاره ، وأولع حبًّا بالحياة الحرة على نحو ما شهدها فى باريس ثلاث السنوات التى قضيتها بها بين سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٢ . فلما انتهت الحرب العالمية الأولى فى أخريات سنة ١٩١٨ وكانت الثورة المصرية فى سنة ١٩١٩ وكنت محامياً شاركت فى مجهود هذه الحركة القومية العظيمة التى اشتملت طوائف الأمة كلها . ومن بعد ذلك كنت رئيس التحرير لجريدة « السياسة » لسان حزب الأحرار الدستوريين إلى أن توفى الملك فؤاد فى سنة ١٩٣٦ وانتقل الملك إلى ولده فاروق .

وقد أدى جهاد مصر فى هذه الفترة التى استغرقت ربع قرن أو يزيد إلى انتقالها من أوضاع سياسية شاذة فى التصوير الدولى إلى وضع إلا يكن هو الاستقلال الصحيح فهو إلى الاستقلال أقرب ، وهو التمهيد لاجتياز المرحلة الأخيرة لتمام هذا الاستقلال .

أما هذا الجزء الثانى فيقص ماشاركت فيه أو اتصلت به من الحوادث التى تلت تلك المرحلة الأولى . وقد كنت فى هذه المرحلة الثانية وزيراً ثم رئيس حزب ثم رئيساً لمجلس الشيوخ .

وكان مجهود مصر فى هذه المرحلة أن تنظم شئونها الداخلية تنظيما يتفق مع الوضع الذى انتقلت إليه ، والذى يقرب كل القرب من الاستقلال إن لم يكن هو الاستقلال نفسه ، وأن تعد العدة لاستكمال ماظل ناقصاً من استقلالها وسيادتها ، وأن توجه جهادها لإزالة هذاالنقص . وقد جاهدت مصر فى هذه المرحلة الثانية ، شعباً وساسة وأحزاباً ، جهاداً شاقًّا شابه الخطأ أحياناً ، و واجهته متاعب وعقبات أحياناً أخرى . وكانت مصر تستطيع أن تبلغ أكثر مما بلغت فى هذه المرحلة فى يسر وسهولة لولا هذه الشوائب والعقبات ، ولولا الأنانية التى رانت على بعض النفوس . لكن هذا الجهاد أدى فى مجموعه إلى تقريب مصر بقدر كبير من الغاية التى تنشدها ، وأتاح لها فى الحياة الدولية مقاماً محموداً .

ويجدر بى ، قبل أن أدون الأسباب التى من أجلها اختلف هذا الجزء الثانى عن الجزء الأول أن أذكر أن ماقطعته مصر من مراحل واسعة نحو الحرية والاستقلال فى هاتين المرحلتين لا تبين صورته واضحة أمام كثيرين ممن لم يشهدوا العهد الذى سبق الحرب العالمية الأولى ، والعهد الذى سبق الحرب العالمية الثانية . وهذا فى طبيعة الشعوب المجاهدة ، إذ يصرفها التطلع إلى الأمام والعمل لبلوغ الغرض القومى الذى تسعى الأمة لتحقيقه عن تقدير مابذل السابقون من جهد وما قطعت الأمة من مراحل يجب لتبينها أن نعود بالذاكرة إلى الوراء . ولو أن أبناء اليوم لم يشغلوا بحاضرهم عن ماضى بلادهم ، ولو أنهم ألقوا نظرة على ماتقدمت مصر فى سبيل أهدافها العليا ، لاغتبطوا بما تم فى هذا الماضى القريب ، ولزادهم ذلك اطمئناناً إلى أنهم مدركون الغاية من سعيهم إلى الحرية لا محالة .

فقد كانت مصر إلى سنة ١٩١٤ ، حين شبت الحرب العالمية الأولى ، ولاية عثمانية لها استقلالها الداخلى ، وكانت إنجلترا تحتل كل أراضيها وتصرف كل شئونها الداخلية والخارجية منذ سنة ١٨٨٢ . وكان قنصل إنجلترا الجنرال ، أو العميد البريطانى كما كانوا يسمونه فى ذلك العهد ، هو المتصرف المطلق النافذ الكلمة فى جميع هذه الشئون . وكان يعاونه وينفذ سياسته طائفة من الموظفين الإنجليز متغلغلة فى مرافق الدولة جميعاً ، تبدأ بالمستشارين فى الوزارات وتنتهى إلى المفتشين والمدرسين وأمثالهم من الموظفين الإنجليز . وكان المستشار الإنجليزى فى كل وزارة هو الوزير بالفعل ، فلا يملك الوزير المصرى أن يبرم أمراً أو ينقضه إلا إذا اقترح المستشار الإنجليزى هذا النقض أو الإبرام أو وافق عليه . وكان المبدأ المعمول به أن كلمة الموظف الإنجليزى وإن صغر تعلو كلمة أكبر موظف مصرى . وقد أذعن الشعب المصرى لهذه الحال عقب الاحتلال حين اندحرت قوات عرابى أمام الجيش البريطانى ، وحين

كانت مالية مصر على شفا الإفلاس ، وحين كان المصريون لا يزالون يئنون من ظلم الحكام الأتراك والجراكسة بعد أن أثقل كاهلهم بأفدح الأعباء أجيالا عديدة . وقد سكنوا إلى هذا الإذعان حين رأوا الإدارة الإنجليزية تخفف عنهم أعباء الضرائب وتسمح لهم بحظ من الحرية لم يكونوا يحلمون بمثله فى عهد الخديو إسماعيل وفى عهد أسلافه .

لكن هذا السكون لم يدم طويلا . فقد أدرك الشعب فى أقل من عشرين سنة أن الحرية التى يمنحها الحاكم المطلق لا قيمة لها ما لم يستطع الشعب الدفاع عنها والاحتفاظ بها ، وما قَدِر الحاكم المطلق على أن يزيد فيها أو ينقص منها حسب هواه . وإدراك الشعب هذه الحقيقة الأولية هو الذى أيقظه ودفعه ليجاهد فى سبيل حريته واستقلاله .

وقد كان للساسة المصريين الأحرار حظ عظيم فى إيقاظ الشعب وتنبيهه للدفاع عن حريته حتى تكون ملكه ولا تكون منحة يستطيع مانحها أن يستردها أو يسترد بعضها . كان لمصطفى كامل رئيس الحزب الوطنى ، ولأحمد لطفى السيد لسان حزب الأمة ، وللشيخ على يوسف رئيس حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية – كان لهؤلاء ولأصدقائهم وأنصارهم ومعاونيهم أثر بالغ فى تحريك الشعور القومى ودفع الشعب نحو الحرية الصحيحة يتمتع بها على أنها ثمرة مجهوده ، وليست منحة جادت بها عليه أريحية الحاكمين .

وقد أعان هؤلاء الساسة على إيقاظ الإدراك القومى ما شهده الشعب بعينى رأسه من ذلة وطنه ذلة لا تغنى الحرية الفردية الممنوحة عنها شيئاً . أليست الحكومة المصرية عنوان هذا الوطن ؟ وهاهى ذى تلك الحكومة ، من أكبر كبير فيها إلى أصغر موظفيها ، تحنى رأسها أمام السلطان الإنجليزى مطيعة صاغرة . فصاحب العرش الشرعى يحنى رأسه أمام المعتمد البريطانى . والوزير يحنى رأسه أمام المستشار الإنجليزى . ومفتش الرى الإنجليزى هو المتصرف المطلق فى الأرزاق والأقوات . ومدير الإقليم ومأمور المركز يحنون رءوسهم أمام مفتش الداخلية الإنجليزى ، حتى لقد كان مأمور المركز يمسك ركاب الجواد الذى يمتطيه هذا المفتش حتى يعلو ظهره . ما قيمة الحرية الفردية إذن والوطن يخضع لهذه الذلة وكبار رجاله يعانون هذا الهوان ؟ !

وهذه الحرية الفردية ، تتوجها حرية الصحافة ، وكانت معرضة كذلك للعبث بها والحد منها . لما ضاقت السلطة البريطانية فى مصر بالنشاط الصحفى وآثاره فى تحريك الجماهير ، أمرت ببعث قانون قديم للمطبوعات يبيح إنذار الصحف وتعطيلها ، وجعلت الحكومة المصرية تنذر الصحف وتعطلها وتقدم كبار محرريها إلى المحاكمة . ولم يكن الأفراد والجماعات يتمتعون بحريتهم الاقتصادية إذا خالفت هذه الحرية سياسة إنجلترا الاستعمارية ، فلا يباح

لهم أن ينشئوا صناعات تنافس الصناعة البريطانية ، وهم موضع الرضا إذا اتفق نشاطهم فى استثمار أموالهم مع تلك السياسة الاستعمارية ، أما إن خالفوها فالسلطات لهم بالمرصاد .

رأى الشعب هذا كله بعينى رأسه ، وأبرزه الساسة الأحرار لناظريه ، فتحركت نخوته الإنسانية ، وكرامته القومية ، فأخذ يطالب بدستور يجعل الأمة مصدر السلطات ، ويجعل مقام الأمة فوق كل مقام . وإن شبابه ليجاهد البطش والطغيان فى سبيل هذه الغاية الوطنية السامية إذ نشبت الحرب العالمية الأولى ، ففرضت السلطات العسكرية البريطانية حكمها العرفى على مصر ، ثم ألغت إنجلترا ما بين مصر وتركيا العثمانية من رابطة التبعية وأعلنت حمايتها على مصر . وفى خلال سنوات الحرب الأربع رأى الشعب المصرى من طغيان البطش العرفى البريطانى أضعاف ما رأى من قبل . اضطرت الرقابة على المطبوعات الكتاب الأحرار أن يحطموا أقلامهم فاختفت الصحف التى كانت تنير الطريق أمام الرأى العام وتنفس كربته . وتعطلت الاجتماعات العامة فلم يبق لخطيب أن يتكلم . وألقى بعدد عظيم من الأحرار فى المعتقلات حذر نشاطهم ضد إنجلترا . وأخذت السلطة العسكرية البريطانية تستولى على الأرزاق والأقوات والدواب والماشية لأغراض الحرب . وقضى على الحرية الفردية فى كل صورها . وشعر المصريون جميعاً بأنهم من وطنهم فى سجن تتولى السلطة العسكرية البريطانية حراسة نوافذه ومنافذه جميعاً . لذلك لم تلبث مصر كلها حين وضعت الحرب أوزارها ، أن انفجر مرجل عواطفها القومية المكبوتة ، وأن اندفعت تريد الحرية والاستقلال لا ترضى عنهما بديلا .

ولم يكن بطش الاحتلال البريطانى والحماية البريطانية هو وحده الذى يشعر المصريين بالذلة ويملأ نفوسهم بثورة الألم ، بل كانت الامتيازات الأجنبية التى ورثتها مصر عن الدولة العثمانية تبعث إلى نفوسهم مثل هذا الشعور . فقد كان الأجنبى المقيم بمصر والمتمتع بهذه الامتيازات يشعر بأنه أعلى من المصرى رأساً وأوفر منه كرامة وإن تدلى مركزه فى الجماعة التى ينتسب إليها إلى الدرك الأسفل . حسبه أنه أجنبى لتحميه الامتيازات الأجنبية من البوليس المصرى ، ومن القانون المصرى . ولم يغير نظام القضاء المختلط الذى وضع فى سنة ١٨٧٥ من هذا الشعور . فقد كان المصرى يترافع أمام هذا القضاء بلغة غير لغته ، وأمام قضاة كثرتهم من غير جنسه . وكان هذا كافياً ليشعر الأجنبى بتفوقه ، وبخاصة أنه لم يكن يخضع للتشريع المصرى ، ولا للسيادة المصرية ، وقد حاولت إنجلترا أن تأخذ بيدها هذه الامتيازات ، وأن تكون وحدها حامية الأجانب فى مصر ضد المصريين فكان ذلك مما زاد الشعور المصرى قلقاً وثورة .

كان من نتيجة هذا القلق وهذه الثورة أن اندفع الشعب المصرى ، والساسة المصريون ،

والأحزاب المصرية ، يجاهدون فى سبيل الخلاص من قيودهم ، ولتحقيق حريتهم واستقلالهم ، فظفر جهادهم بحظ موفور من أغراضهم ، إذ ألغيت الحماية البريطانية على مصر ، وألغيت الامتيازات الأجنبية فيها ، وانسحبت القوات البريطانية إلى منطقة قناة السويس ، وآل الحكم فى مصر إلى المصريين دون سواهم ، ووضعت مصر دستور الحكم فيها على أساس أن الأمة مصدر السلطات كلها ، وصار لمصر تمثيلها الخارجى لأول مرة منذ عدة قرون .

ولم تظفر مصر بهذا الحظ من النجاح طفرة ، ولم تظفر به هيناً فى غير عسر ؛ بل اقتضاها هذا الظفر جهاداً طويلا متصلا ، كان يفتر أحياناً ، وينشط أخرى ، ولكنه لم يهن يوماً ، ولم يتطرق إليه اليأس أبداً . فقد جاهدت مصر للخلاص من السيادة العثمانية منذ أجيال بل منذ قرون . وكانت الثورة العرابية فى سنة ١٨٨١ آخر مظهر لهذا الجهاد . فلما انتهز الإنجليز فرصة هذه الثورة واحتلوا مصر سنة ١٨٨٢ تحول تيار الجهاد إلى التخلص من الاحتلال البريطانى . وأصبح هذا التيار مندفعاً منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن العشرين ، ثم ازداد اندفاعاً فأصبح جارفاً بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها فى سنة ١٩١٨ . ومن يومئذ إلى سنة ١٩٣٧ لم تسكن مصر إلى مصيرها حتى عقدت معاهدة التحالف مع إنجلترا فى سنة ١٩٣٦ ، ثم عقدت مع الدول صاحبات الامتيازات معاهدة إلغاء هذه الامتيازات فى سنة ١٩٣٧ . وهذا الجهاد المتصل فى فترته الأخيرة ، من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٣٧ ، هو ما تناول الجزء الأول من هذه المذكرات طائفة من جوانبه .

* * *

أما هذا الجزء الثانى فيختلف عن الجزء الأول اختلافاً كبيراً . هو يتناول اتصال هذا الجهاد لاجتياز المرحلة الأخيرة لإتمام استقلال مصر . وكان الطبيعى أن يبدأ المسئولون هذه المرحلة بتنظيم صفوف الأمة ومرافقها وفق الأوضاع الجديدة التى انتهى إليها جهادها ، وأن يبدءوا لذلك صفحة جديدة على هذا الأساس . لقد انتهى النزاع المصرى الإنجليزى إلى معاهدة التحالف ، فيجب أن توضع الخطة التى تنفذ بها المعاهدة على صورة تكفل جلاء القوات البريطانية عن مصر نهائياً . وقد أصبح الحكم فى مصر للمصريين دون سواهم ، فيجب أن تنظم أداة الحكم تنظيماً حكيماً سليماً يتفق مع موجبات الاستقلال والسيادة ، ويرفع عن كاهل مصر كل القيود التى فرضها عليها الحكم الأجنبى لتسرع الخطى فى مضمار التقدم حتى تكاتف أرقى الأمم حضارة فى مختلف الميادين .

لكن عوامل جديدة واجهت مصر لم يستقر معها تفكير الساسة والمسئولين إلى خطة

حكيمة سليمة . أول هذه العوامل انتقال الملك بوفاة الملك فؤاد إلى عهد قصير من الوصاية على العرش ، ثم إلى عهد الملك الشاب فاروق ولما يبلغ الثامنة عشرة من سنيه الميلادية . فقد سحر الشعب بهذا الشاب أول ما تولى الملك لبهاء طلعته ، ولما تم عليه هذه الطلعة من براءة ، ولأنه بدا فى صورة الملك الصالح المتواضع الذى يؤمن بالشعب كل الإيمان ، ويحب الشعب أشد الحب . وقد تفاءل الشعب بهذا الشاب وعلق كبار الآمال على عهده ، ووهبه كل قلبه وكل حبه ، وخيل إليه أن الأمور ستسير من بعد فى أصلح طريق وأقومه .

أما العامل الثانى الذى واجه مصر فى ذلك العهد ، وهو أهم العاملين ، فتلك الحرب العالمية الثانية التى شبت فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ واستمرت إلى سنة ١٩٤٥ . وهى أهم العاملين لأنها وقفت اتصال الجهاد ، وحالت بين المسئولين وتنظيم صفوف الأمة ومرافقها وفق الأوضاع الجديدة التى انتهى إليها جهادها ، كما وقفت نشاط العالم السلمى وشدت أنظاره إلى ميادين القتال لتوائم كل أمة بين سياستها وبين ما يجرى فى هذه الميادين بما تعتقده يحقق مصالحها أو مثلها العليا .

وقد كان لهذين العاملين من الأثر خلال الفترة التى تناولها هذا الجزء من المذكرات ما أدى إلى نتائجه المحتومة ، وما انتقل بمصر بعد ست سنوات من نهاية الحرب إلى عهد جديد لم يكن يدور بخاطر أحد ولم يكن يتوقعه فى مصر إنسان .

ولست أريد فى هذا التقديم أن أفصل شيئاً من التطورات التى أدت إلى هذا الانتقال ، فسيتلوها القارئ مفصلة من بعد . وإنما أشرت إليها هنا لبيان ما بين هذا الجزء الثانى وبين الجزء الأول من اختلاف كبير .

وعامل ثالث أدى إلى هذا الاختلاف هو شخص الكاتب – شخصى أنا . ولا أريد بذلك تقدم سنى من مقاربة الخمسين إلى مجاوزة الستين . فقلما يتغير الإنسان فى هذه السن . وإنما أقصد إلى اختلاف الوضع الذى كنت أتصل بالحوادث فيه خلال كل واحد من الجزأين . فقد كنت خلال الجانب الأكبر من حوادث الجزء الأول صحفياً أرأس تحرير جريدة « السياسة » لسان حال الأحرار الدستوريين ، وكنت قبل ذلك وثيق الصلة بالصحافة . أما فى هذا الجزء الثانى فقد انتقلت من مرصد الصحافة لأكون وزيراً ثم رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين ثم رئيساً لمجلس الشيوخ . وبين نظرة الصحفى ، وبين نظرة الوزير أو رئيس الحزب أو رئيس الشيوخ للحوادث فرق كبير يجعل النظرتين تختلفان اختلافاً كبيراً .

فالصحفى ناقد يجلس فى شرفات المتفرجين ليرى ما يقع على مسرح الحوادث ويبدى رأيه

فيه تأييداً أو معارضة . أما الوزير ورئيس الحزب ورئيس الشيوخ فيقف على هذا المسرح ليكون موضع نقد الصحفى وحكمه . وشتان بين الموقفين . صحيح أن الصحفى كالناقد ، ليس أيهما متفرجاً عادياً ، وليس أيهما لذلك متأثراً ذاتياً بما يقع على المسرح كسائر المتفرجين وكفى ، بل هما يؤثران بما يكتبانه عن طريق الرأى العام فى أعمال الوزراء والمسئولين على اختلاف اتجاهاتهم تأثيراً مباشراً . وذلك ما جعل كثيرين من الكتاب الدستوريين يصفون الصحافة بأنها سلطة رابعة فى الدولة لها من النفوذ فى الشئون العامة ما للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ولها على كل واحدة من هذه السلطات أثر بالغ هو الذى جعل بعضهم يدعوها « صاحبة الجلالة » .

وذلك ما شعرت به ، بل لمسته خلال السنوات الخمس عشرة التى توليت فيها توجيه جرائد الأحرار الدستوريين وكنت خلالها الناطق بلسانهم . وأحسب قراء الصحف يشعرون بهذا الأمر كما يشعر به محرروها . وهم أقوى بهذا الشعور إحساساً وأدق تقديراً ما اطمأنوا إلى إيمان الكاتب بما يطالعهم به وما وثقوا بأنه يقصد منه إلى الخير العام . وطمأنينتهم إلى صدق الكاتب فى إيمانه إنما مصدرها شعورهم بأنه يعبر عما فى دخيلة نفوسهم ، وإن خالف فى كثير من الأحيان اتجاهاتهم الظاهرة ومنافعهم العاجلة . ففى كل نفس إنسانية قبس من نور الحق يهديها سبيله ويدلها عليه . وهى قد تتنكب طريق هذا الحق وتغمض بصيرتها عن هذا النور خضوعاً لأهوائها أو جرياً وراء منافعها . لكن الضمير الإنسانى لا يلبث حين يسطع عليه هذا النور أن يخز النفس الأمارة بالسوء ، وإن عجز عن ردها إلى الصراط المستقيم .

وذلك ما يجعل بعض الحكومات تضيق فى كثير من الأحيان بالصحف المعارضة وتكيل لها الضربات ، ولا تكتفى بأن تقارعها الصحف المؤيدة الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان ، ولا بأن يشرح الوزراء والمسئولون أسباب تصرفاتهم ، لأن هذا الشرح وهذه المقارعة يقصران عن حجب ضياء الحق وستر نوره .

على أن ذلك لا يخرج بالصحفى عن موقف الناقد ، مؤيداً كان أو معارضاً . وللنقاد مثل هذا الأثر الإيجابى فى الميادين التى يتعرضون لها : فى الأدب ، أو فى العلم ، أو فيما سواهما من سائر الميادين . على أن للصحفى ميزة على غيره من الناقدين . فهو يتعرض للشئون العامة جميعها ، ولا يقف نشاطه فى ميدان بذاته . وهو لذلك لا يتقيد بمبدأ فصل السلطات ، بل يتدخل فى شئونها جميعاً ، لا يصده عن ذلك سلطانها عليه كسلطانها على غيره من سائر الناس .

على أن الصحفى كالناقد ، وكالمتفرج ، يقف دائماً على مسافة من المسرح ولا يزج

بنفسه فى غماره . وهو إن قارب المسئولين ليؤيدهم فيما يقتنع بوجه الحق فيه ، أو ليصد عنهم صولة المعارضة إن هى بالغت أو تنكبت سبيل الرشاد ، فلن تبلغ مقاربته حد الاشتراك فى المسئولية . ذلك بأنه غير مطالب بتأييد ما لا يقتنع به ما كان صحفياً نزيهاً جديراً باسم الصحفى النزيه . أما الذين يؤيدون خوفاً أو طمعاً ، خوفاً من سيف المعز أو طمعاً فى ذهبه ، فأولئك ليسوا جديرين بالانتساب إلى الصحافة . إنما هم مرتزقة يسعون لجلب المال بالتهريج الوضيع ، شأنهم شأن من قيل فيهم : طالب القوت ما تعدى ؛ وإن كانوا لا يكتفون بالقوت ، بل يطمعون فى مُتع الحياة مضاعفة .

والصحفيون الذين يؤمنون بمعارضتهم أو بتأييدهم كثيراً ما يتعرضون للاضطهاد فيزيد الاضطهاد إيمانهم تثبيتاً وقوة . فإذا تجاوز الاضطهاد حد الطاقة الإنسانية آثروا الصمت كارهين ، وآثروا تعطيل صحفهم وتحطيم أقلامهم على أن يجعلوها سلعة ومرتزقاً .

وقد كان بمصر فى الفترة التى تناول الجزء الأول حوادثها طائفة من هؤلاء الصحفيين المؤمنين ، زادهم إيماناً قيام الشعب كله يطالب بحرية الوطن واستقلاله ، ويبذل فى ذلك من حر جهده ودمه . فلما اضطربت الأحوال ، وأصبح الحكم غاية ومغنما ، نبت فى الميدان الصحفى ، مع الشىء الكثير من الأسف ، من جاروا الحاكم ليكون لهم من مغنم الحكم نصيب .

* * *

كتبت الجزء الأول إذن من هذه المذكرات ونظرتى للحوادث نظرة الصحفى ، أى نظرة المتفرج الناقد فى حالى التأييد والمعارضة . أما هذا الجزء الثانى فكتبته وأنا أنظر للحوادث بعين الوزير المسئول ، سواء فى ذلك كنت فى الحكم أو كنت خارجه . فلما توليت رياسة الشيوخ كانت الحرب العالمية الثانية فى نهايتها ، وكانت مصر تمهد لخطوة جديدة تريد بها جلاء القوات البريطانية جلاء تاماً عن وادى النيل .

والفصل الأول من هذا الجزء الثانى يصور الحوادث التى هيأت لانتقالى من الصحافة إلى الوزارة . وهذا جعلت عنوانه « فترة انتقال » . أما الفصول الثمانية التى تلى هذا الفصل الأول وتسبق الفصل الأخير فقد كانت نظرتى فيها للحوادث نظرة الوزير القائم فى الحكم أو البعيد عنه ، والذى ينظر لما يجرى فيه نظرة المسئول لا نظرة المتفرج ولا نظرة الناقد .

ونظرة الوزير تختلف عن نظرة الصحفى اختلافاً كبيراً . نظرة الصحفى النزيه مثالية تزن الحوادث لذاتها ، وقلما تعنى بملابساتها . أما نظرة الوزير النزيه فواقعية تعير ما يلابس الحوادث من ظروف عناية واعتباراً يزيدان فى بعض الأحيان على اعتبار الحوادث لذاتها .

وقد حرصت على وصف الصحفى والوزير بالنزاهة ، لأن من يتنكبها منهما لا يدخل فى حسابى ، ولا أستطيع أن أعرف نظرته . ولن يستطيع أحد أن يعرفها معرفة دقيقة ، لأنها تتلون بلون الشوائب التى تشوب النزاهة أكثر مما تتلون بأى لون آخر . وهذه الشوائب كثيرة متشعبة ، ولكل شائبة منها منظارها الخاص الذى يسبغ على الحوادث لونها .

والملابسات التى تحيط بالحوادث ولا يستطيع الوزير النزيه إغفالها كثيرة لا سبيل إلى حصرها ، وهى فى مصر وفى البلاد التى تشبه مصر فى مركزها الدولى وفى أحوالها الداخلية أكثر منها فى البلاد الناجزة الاستقلال والتى تملك كل أمرها بيدها ، ولا سلطان لغيرها عليها . فالوزير فى هذه البلاد ليس مقيداً بالسياسة العامة للوزارة التى هو فيها وكفى ، وليس مطالباً بالدقة فى ملاحظة تموجات الرأى العام إزاء سياسة الوزارة التى يتولى شئونها وإزاء السياسة العامة للوزارة كلها وكفى ، بل هو مطالب كذلك بملاحظة اعتبارات لا ترد بخاطر الوزراء فى الأمم التى استقر نظامها وتم لها استقلالها . ثم هو كان مطالباً ، فى أخطر جانب من الفترة التى تناولها هذا الجزء الثانى ، بملاحظة أطوار الحرب العالمية الثانية وموقف مصر منها ، وتأثر حوادث مصر الداخلية بها . هذا إلى أنه كان مقيداً بسوابق دستورية وواقعية كان لها على تصرفاته سلطان يقتضيه التحايل لتفادى مآزق لا يشعر غيره بها ، ولا يستطيع غيره تقديرها .

ولو أردت أن أضرب الأمثال لذلك وأن أفيض فيها لما كفانى هذا التقديم . فحسبى أن أذكر هنا بعضها ليتبين القارئ فى شىء من الوضوح ما أقصد إليه . أشرت إلى أن نظام الحكم فى مصر لما يستقر إلى قواعد ثابتة يؤمن بها الجميع ، ويحترمها الجميع . فقد بقى الخلاف على تعيين الحدود بالدقة بين حقوق الملك ، بوصفه رئيساً للدولة ، وبين حقوق الأمة بوصفها مصدر السلطات كلها ، قائماً منذ أعلنت مصر استقلالها فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ إلى أن تنازل الملك السابق فاروق عن العرش فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ . وكان لهذا الخلاف آثاره فى وضع الدستور ، ثم كانت له آثاره فى تطبيق الدستور بعد إعلانه ونفاذه فى سنة ١٩٢٤ .

وقد خولف الدستور أول ما خولف بعد سنة واحدة من نفاذه ، وذلك حين حل مجلس النواب فى الأيام الأخيرة من سنة ١٩٢٤ ، وأجريت الانتخابات واجتمع البرلمان فى مارس سنة ١٩٢٥ ، وتبين يوم اجتماعه أن أغلبية المجلس الجديد هى بعينها أغلبية المجلس الذى سبقه . عند ذلك صدر المرسوم بحل هذا المجلس الجديد فى يوم اجتماعه ، ولنفس السبب الذى

حل من أجله المجلس الذى سبقه ، برغم تحريم الدستور هذا الإجراء تحريماً صريحاً . ومع ذلك سارت الأمور كأن حدثاً لم يقع ، وكأن نظام الحكم فى مصر لم يمس بسوء .

وخولف الدستور للمرة الثانية فى سنة ١٩٢٨ مخالفة جعلت الملك ، لا الأمة ، مصدر السلطات كلها . ذلك حين أقال الملك فؤاد أول وزارة ألفها مصطفى النحاس (باشا) فقبلت تلك الوزارة هذه الإقالة كما يقبل الموظف قرار مجلس الوزراء بفصله أو بإحالته إلى المعاش . وتألفت على أثر هذه الإقالة وزارة جديدة كان تأليفها إقراراً من جانبها بحق الملك فى إقالة الوزارة بكلمة منه . بذلك اجتمعت فى يد الملك حقوق الأمة كلها . فهو يقيل الوزارة يوم يشاء ، وهو يعيّن وزارة تحل مجلس النواب ، فإذا جاء المجلس الجديد على غير ما يريد حله . . ولم تنهض الأمة بأى لون من ألوان رد الفعل ضد ما حدث من ذلك فأصبح سابقة فى نظام الحكم لا معدى لرئيس أية وزارة ، ولا معدى لأى وزير من أن يدخلها فى حسابه .

لم يكن الملك مع ذلك مطلق اليد دون رقيب . فقد دلت الحوادث خلال ثمان وعشرين سنة منذ صدور الدستور ، على أنه لم يلجأ لإقالة وزارة من الوزارات ، ولا لحل مجلس النواب ، إلا حين كانت علاقات مصر وإنجلترا تضطرب أو يخشى اضطرابها ، مما يشهد بأن ما انتقل إلى يد الملك من حقوق الأمة قد كان قسمة بينه وبين إنجلترا ، وكان لإنجلترا منه نصيب الأسد ، بل كان لها النصيب كله إلا ما تركته مختارة للملك جزاء له عن وفائه لها وصدق إخلاصه فى احترام سياستها . وقد بدا ذلك صريحاً فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، لكنه كان الواقع دائماً ، وإن بقى خفيًّا مستوراً . وكان لهذا أثره كذلك فى كل رئيس وزارة تولى الحكم فى مصر .

وكان بين المصريين والأجانب المقيمين بمصر من عرفوا من أين تؤكل الكتف ، فتسللوا لواذًا إلى قصر الملك السابق ، أو قاربوا السفارة البريطانية . فكان لهم بذلك أثر فى التوجيه يحسب الوزير حسابه . وسيرى القارئ من أمثلة ذلك فى الفصل السادس من هذا الجزء ما يكشف له عن أثر هؤلاء السادة – فى أثناء ولا يتى وزارة المعارف فى سنى ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، ثم فى سنى ١٩٤٠ – ١٩٤١ ، فى مشاكل الأزهر ودار العلوم ، ومشكلة دار الآثار ، ومشكلة تعليم اللغة الأجنبية فى المدارس الابتدائية . وأشهد لقد أثارت هذه المشاكل متاعب ذكرتها فى هذين الفصلين . ولو أن الوزير كان مسئولا أمام البرلمان وحده كنص الدستور لزال من متاعبه الشىء الكثير .

أقول « الشىء الكثير » لأن الوزير يلاقى من أعضاء البرلمان فى بعض الأحيان متاعب

لا تقف فى حدود ما أباحه لهم الدستور من حق السؤال والاستجواب ، بل تتعداها إلى مطالبهم الخاصة وإلى رغبة الوزير النزيه فى إجابة ما لا يأنف ضميره من إجابته من هذه المطالب . فإن لبعض هؤلاء الأعضاء مطالب لا يجيزها قانون ، فإذا لم تجب هذه المطالب غضب بعضهم وحاول مناوأة الوزير فى البرلمان إن كان له بهذه المناوأة قدرة .

ليست هذه الجوانب المختلفة المتعددة التى يحسب الوزير حسابها فى تصرفاته هى كل شىء ؛ فهناك الموظفون وصدق إخلاصهم فى معاونة الوزير ، وصدق إخلاصهم كذلك فى أداء واجبهم مع تحرى النزاهة والعدل . فالوزير المصرى لا يقف عمله فى حدود السياسة العامة لوزارته ورسمها ، وترك ما وراء ذلك للموظفين المختصين بالتنفيذ ، بل هو مطالب كذلك بالإشراف الذاتى على هذا التنفيذ . ومن الوزراء من يحرص على أن يكون هو وحده المنفذ ، وأن يكون الموظفون جميعاً تحت سلطانه المباشر ، كبر هؤلاء الموظفون أو صغروا ؛ فهو الذى يعينهم ، ويرقيهم ، وينقلهم ، ويؤدبهم ، ويعاقبهم ، من الفراش أو الحاجب إلى وكيل الوزارة . وهذه خطة لا مثيل لها فى أمة برلمانية كمل فيها النظام البرلمانى ؛ لكننا ورثناها عن عهود ما قبل الاستقلال والنظام البرلمانى ، حين كان الوزراء يرقون من سلك الموظفين إلى منصب الوزارة ، فكانوا يتابعون بها فى تصرفاتهم خطة الموظفين ، ولا يسلكون مسلك الوزراء البرلمانيين .

إلى جانب هذه الاعتبارات جميعاً تقوم ملابسات السياسة العامة للدولة . والمال عنصر هام جداً من عناصر هذه السياسة العامة . وقد كنت قبل أن أتولى الوزارة أسمع من أجوبة بعض الوزراء – عن اقتراحات أعضاء البرلمان القيام بعمل خاص – أن الوزارة ستقوم به متى سمحت ميزانية الدولة ، فكنت أعجب لمثل هذه الإجابة . ذلك بأن المبادئ الثابتة للعلوم المالية تنكر كلها مثل هذا القول . فميزانية الدولة يجب أن تحدد الأعمال التى تقتضيها المصلحة العامة قبل أن تحدد الإيرادات ، ويجب عليها بعد ذلك أن تلتمس الوسيلة لتحصيل الأموال اللازمة للقيام بهذه الأعمال العامة ، سواء حصلت هذه الأموال من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة ، أو حصلتها من قروض داخلية أو خارجية . فأما الإقرار بأن المصلحة العامة توجب القيام بعمل ما ، ثم لا تقوم به الحكومة لأن أبواب الميزانية لا تسمح به ، فذلك ما لا يتفق مع تلك المبادئ ، ولا يتفق مع ما يجب على كل حكومة أن تقوم به لمصلحة الوطن .

لكننى لم ألبث ، حين وليت الوزارة ، أن صدمنى ما لوزير المالية على سائر الوزراء من

سلطان يطبعه حظ غير قليل من التحكم . وأعجب الأمر أن أقرت التقاليد هذا السلطان فخضع له الوزراء راضين أو كارهين ، وحرص بعضهم على أن يوثق صلة الود بينه وبين وزير المالية ليكفل له هذا الود تنفيذ ما يريد فى وزارته . وقد حاولت أن أتخلص من هذا الوضع بتصوير ما أحاول من إصلاح فى حدود الميزانية تفادياً من الاحتكاك بإشراف وزارة المالية ، فبلغت حظاً من النجاح فى بعض الأحيان . على أننى رأيت فى أحيان أخرى أن لامفر من اعتمادات جديدة أواجه بها الإصلاح الذى أقصد إلى تنفيذه ، فلجأت إلى مجلس الوزراء مباشرة أقنعه بضرورة هذا الإصلاح ، فاعترض وزير المالية بأن الأمر يجب أن يعرض على اللجنة المالية قبل عرضه على مجلس الوزراء . ولقد أعلنت ثورتى على هذا الوضع محتجاً بما قرره أساتذة العلوم المالية من قواعد ومبادئ ، فذهبت ثورتى عبثاً ، وإن أعلن مجلس الوزراء العطف عليها ، لأن التقاليد التى جرى عليها العمل ورضيها الوزراء فى الوزارات المختلفة خلال عشرات السنين أقرت هذا الوضع الذى ثرت عليه ، فليس من اليسير العدول عنه أو تعديله إلا بتغيير ما يسمونه النظام المالى للحكومة المصرية .

والطريف فى هذا الأمر ما يقع بين وزارة المالية وغيرها من سائر الوزارات حين تحضير الميزانية . فكل وزارة تعد ميزانيتها للعام المالى الجديد تنفيذاً لسياستها وتبعث بها إلى وزارة المالية لتتناولها لجنة الميزانية فيها فتحذف منها ما تشاء وتبقى منها ما تشاء من غير أن تلجأ أغلب الأمر إلى الوزارة المختصة أو تسألها رأيها فيما تبقى وما تحذف . ولوكلاء الوزارات فى هذا الصدد دور هام إذا أرادوا العناية بميزانية وزارتهم . أما الوزراء فقلما يتصلون بوزارة المالية لهذا الشأن ، إيثاراً منهم لمناقشة المشروع فى مجلس الوزراء حين يعرض عليه . وهناك ، فى جلسة المجلس ، تمر الميزانية مر الريح . فإذا تشبث وزير بأمر ، طلب إليه ، أغلب الأمر ، أن يتفاهم عليه مع وزير المالية .

وتحكم الميزانية ووزير المالية فى تصرفات الوزراء ليس وليد عهد الاستقلال والسيادة ، بل هو بعض مخلفات الماضى السابق على هذا العهد ، حين لم يكن لمصر من الحرية فى فرض الضرائب ما يكفل لميزانيتها المرونة الكافية لمواجهة مطالب الدولة . فقد كانت الامتيازات الأجنبية تأبى على الحكومة المصرية أن تفرض على الأجانب المقيمين فيها ضرائب أيًّا كانت من غير موافقة الدول التى ينتمون إليها . وكانت هذه الدول أربع عشرة دولة . وكانت معارضة دولة واحدة منها كافية لتغل يد الحكومة عن فرض أية ضريبة وإن كانت عادلة . ولم يكن طبيعيًّا ولا مقبولا أن تفرض على المصريين ضرائب لا يدفع الأجانب مثلها . لذلك

كانت الميزانية المصرية خاضعة لقيود تجعل وزير المالية مسئولا عن عدم تجاوز المصروفات ما يستطيع جبايته من الإيرادات .

وقد استمر هذا الإشراف لوزير المالية بعد إلغاء الامتيازات واسترداد مصر حريتها فى فرض الضرائب ، بحكم الاندفاع الذاتى .

وما كان لوزير أن يعتذر بالميزانية لولا ذلك الميراث . وليس معنى هذا ألا يتقيد الوزير بالميزانية . كلا . فهذا التقيد بعض ما يفرضه عليه الدستور . وإنما معناه أن الميزانية يجب أن تدرس دراسة جدية أساسها مواجهة الحاجات الحقيقية للدولة وتدبير المال اللازم لها ، وعدم إنفاق المال فيما وراء هذه الحاجات الحقيقية . فأما الطريقة المتبعة فى مصر ، طريقة موازنة الميزانية ولو على حساب الضروريات الأساسية ، والإسراف فى بعض النواحى لاعتبارات لا صلة لها بالحاجات الحقيقية للدولة ، فذلك ما يغرى بإهمال هذه الحاجات الحقيقية كما يغرى بالسفه الذى لا يمكن قبوله فى حكومة تقدر مسئوليتها تقديراً صحيحاً .

للمال ولأحكام الميزانية أثر كبير فى تصرفات الوزير . ولاعتبارات السياسة العامة أثر كبير فى تصرفاته كذلك . فقد تقتضى هذه السياسة العامة إرجاء مسائل هامة تقديماً لغيرها عليها ، أو تفادياً لأزمة قد تثور وتعرض مركز الوزارة كلها للقلق . وسيرى القارئ فى تضاعيف هذا الجزء أمثلة من ذلك ، قيام الحرب العالمية الثانية وموقف مصر منها وما ترتب على هذا وذاك من آثار فى تقدمها .

أحسب ما قدمت كافياً لبيان الأسباب التى تجعل نظرة الوزير إلى الحوادث تختلف عن نظرة الصحفى إليها ، والتى تجعل هذا الجزء الثانى يختلف عن الجزء الأول اختلافاً كبيراً لهذا السبب فضلاً عن الأسباب التى سبق إيضاحها .

* * *

كتبت الفصول التسعة الأولى من هذا الجزء فى النصف الثانى من سنة ١٩٥١ وفى الشهر الأول من سنة ١٩٥٢ ، أى فى عهد الملك السابق فاروق . أما الفصل العاشر وهو الأخير ، فكتب فى أغسطس من سنة ١٩٥٣ ، أى بعد ثمانية عشر شهراً من كتابة الفصول التى سبقته . ويرجع ذلك إلى أكثر من سبب . فقد توالت الحوادث سراعاً منذ الشهر الأول من سنة ١٩٥٢ وجرفنى تيارها على نحو لم يدع فرصة للكتابة . فلما كنا فى شهر يوليو سنة ١٩٥٢ حدث الانقلاب العسكرى الذى أدى إلى تنازل الملك السابق فاروق عن العرش لولده الطفل أحمد فؤاد . وقد عدت يومئذ من مصيفى بلبنان أحضر حوادث هذا الانقلاب .

على أننى ما لبثت حين رأيت سير الحوادث أن قدرت أن بقائى على مسرحها لا ضرورة له ، فعدت إلى مصيفى ، ثم سافرت إلى أوربا أحضر المؤتمر البرلمانى الدولى الذى عقد فى (برن) عاصمة سويسرا . وذهبت من (برن) إلى باريس لأعود منها إلى مصر فإذا مسرح الحوادث بالقاهرة يتغير منظره ، إذ يتولى اللواء أركان حرب محمد نجيب قائد القوات المسلحة فى مصر رياسة الوزارة خلفاً لعلى (باشا) ماهر ، وإذ يعتقل عدد من المدنيين بينهم جماعة من ساسة العهد الذى سبق الانقلاب . عند ذلك آثرت أن أقف من الحوادث موقف النظارة ، مع رجاء التوفيق للذين تولوا الحكم .

عدت إلى مصر بعد أسبوع من هذا الانقلاب الجديد . وإننى لأفكر فى استئناف الكتابة وإتمام هذا الجزء الثانى ، إذ دعتنى حكومة الهند لأسافر إلى عاصمتها (نيودلهى) لأشترك فى ندوة تعقد هناك بين ٥ و١٧ يناير ١٩٥٣ للبحث فيما كان لتعاليم المهاتما غاندى ووسائله فى تنفيذها من أثر فى إقرار السلام وفض المنازعات بين الشعوب . . . وتركت الهند عائداً إلى مصر فى الثالث من فبراير ، فمررت ببغداد ، ثم بلغت القاهرة فى الثامن من فبراير ١٩٥٣ . وما كدت أتم كتابة فصل عن « غاندى والسلام » وأبعث به إلى وزارة المعارف بالهند إجابة لطلبها ، حتى دعيت إلى (حلب) ألقى بها محاضرة عن « الحركات الفكرية وأثرها فى حياة الأمم » . وقضيت بحلب ودمشق الأسبوع الأخير من أبريل ، وعدت إلى مصر فى الثالث من مايو . وفى هذه الأثناء بدأت محادثات بين مصر وإنجلترا لإتمام الجلاء عن منطقة قناة السويس ، وحدث تطور جديد فى الوضع الوزارى ، إذ عدلت الوزارة واشترك فيها بعض الضباط الأحرار الذين قاموا بحركة الانقلاب فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وبعد قليل ألغى النظام الملكى وأعلنت الجمهورية وأعلن اللواء محمد نجيب رئيساً لها .

لم تدع لى هذه الأطوار المتعاقبة فى حياة مصر وحياتى فرصة لإتمام كتابة هذا الجزء الثانى . فلما اعتزمت الاصطياف فى بورسعيد ، على رأس منطقة قناة السويس ، قدرت أن ما سيحيطنى فى مصيفى من شبه العزلة سيتيح لى فرصة للعودة إلى الكتابة . عند ذلك دفعت الفصول الثمانية الأول من الكتاب إلى « مطبعة مصر » كيما أرتبط بإتمام ما بقى منه ، وراجعت الفصل التاسع لأول ما استقررت فى مصيفى ، وفكرت فى تصوير الفصل العاشر .

ولولا الحوادث التى وقعت فى مصر وأدت إلى الانقلاب العسكرى الذى أكره الملك السابق فاروق على التنازل عن العرش ، لجعلت الفصل العاشر خاتمة لهذا الجزء الثانى ، ولاكتفيت فيه بالتماس العبرة مما حدث قبيل الحرب العالمية الثانية وفى أثنائها وفى أعقابها ،

ولوجدت فى ذلك مادة قيمة لفصل ممتع . وما بالك بسلام عالمى نظمته معاهدة فرساى على أثر الحرب العالمية الأولى ، فإذا هذا التنظيم للسلام يحمل فى طياته جراثيم الحرب العالمية الثانية ، وإذا هذه الحرب الثانية أشد فتكاً وتدميراً ، وإذا جهاد مصر فى سبيل حريتها واستقلالها وما انتهى إليه من معاهدة التحالف مع إنجلترا فى سنة ١٩٣٦ يقلب مصر قاعدة حربية لا لإنجلترا وحدها ، بل لها ولحلفائها جميعاً ، ثم إذا حليفتنا إنجلترا تتدخل فى شئوننا الداخلية تدخلا مسلحاً وتحاصر قصر الملك السابق وتهدد بعزله ونفيه ، ثم إذا بالدكتاتورية الإيطالية تنهار وكأن ما أقامه موسوليني خلال عشرين سنة من جيوش وبواخر يحاول بها أن يضع يده على البحر الأبيض ليصبح بحيرة رومانية كما كان فى عهد الإمبراطورية الرومانية القديمة لا يزيد على أنه بناء على الرمل أو قصور من الورق ،وإذا الدكتاتورية الألمانية تنهار هى الأخرى بعد أن اعتدّت بقوتها المسلحة اعتداداً جعل الناس فى مشارق الأرض ومغاربها يتوهمون أنها لا تقهر .

لقد كان فى هذا كله وما إليه من أطوار الحرب وما ابتكره العقل والعلم الإنسانى فى أثنائها من آلات للدمار ، انتهت إلى تفتيت الذرة وإلى القنبلة الذرية ، موضع لعبرة أى عبرة ، ثم كان فى أطوار الحياة فى مصر نفسها موضع لعبرة لا تقل تنبيهاً لأولى البصائر والأبصار .

كان يسيراً أن يرى ساسة مصر أن وطنهم يصهر فى بوتقة الحرب صهراً عنيفاً ، وأنه كان معرضاً فى سنة ١٩٤٢ لأن تجتاحه القوات الألمانية والقوات الإيطالية باسم مطاردة الإنجليز وحلفائهم فى أراضيه ، وأن ذلك لو حدث لأدى به إلى دمار يعلم الله وحده كم من السنين يحل علينا بكلكله ويجعل حياتنا جحيما وبؤساً ، وأن رحمة الله وحدها هى التى أنقذتنا من هذا المصير القاسى ، وأنا إذا أردنا أن نقى جيلنا وأن نقى الأجيال التى تعقبنا من التعرض لمثل هذه الكوارث فقد وجب علينا أن ننسى وننكر ذواتنا وأن نعتبر بما حدث فنعقد الخناصر لنتعاون جميعاً حتى نجعل من مصرنا أمة عزيزة الجانب يخطب الجميع ودها . لكنا بدلا من ذلك قصرنا تفكيرنا على ذواتنا ، وقدمنا خصوماتنا على أسباب التفاهم بيننا ، ونسينا أن استعلاء بعضنا على بعض يضعفنا جميعاً ويضعف وطننا معنا ، واندفعنا لذلك تحركنا أنانيتنا ، متوهمين أن هذه الأنانية هى مظهر ثقتنا بأنفسنا ، متناسين أن الثقة بالنفس تختلف عن الأنانية كل الاختلاف ، لأن الثقة بالنفس لا تتنافى مع الثقة بالغير والتعاون معه ، حين لا تعرف الأنانية الغير ولا تثق به وإن كان من أكرم أبناء الوطن وأنزههم وأشدهم له حباً

وإخلاصاً . والأنانية تأبى لذلك أن تتعاون مع الغير ، اللهم إلا لتخدعه وتستثمر جهده لحسابها ؛ ولهذا لا سبيل مع الأنانية إلى عمل مشترك منتج يشعر كل فرد من المشتركين فيه بأن حاجته إلى إخوانه لا تقل عن حاجتهم إليه ، وبأن صدق الإخلاص فى هذه الشركة هو الوسيلة لا وسيلة غيرها ليؤتى العمل ثمراته لخير الجميع ، ولخير الوطن الذى يظل الجميع .

كان لى أن أجعل من الفصل العاشر خاتمة لهذا الجزء الثانى ، وأن أجد من هذه العبر مادة ممتعة حقاً . لكن الحوادث التى أدت إلى الانقلاب العسكرى الذى أكره الملك السابق فاروق على التنازل عن العرش ومغادرة أرض مصر جعلتنى أوثر أن أجمع فى هذا الفصل الأخير صورة موجزة كل الإيجاز لما وقع بعد استقالة وزارة النقراشى (باشا) الأولى فى أوائل سنة ١٩٤٦ إلى أن وقع هذا الانقلاب فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وهى ست سنوات ونصف السنة تحتاج إلى جزء كامل من هذه المذكرات . فما وقع فى أثنائها من الحوادث فى مصر جسيم غاية الجسامة . ولا أحسبنى أبالغ إذا أنا قلت إنه يزيد فى جسامته على كل ما وقع قبله . فهذه الأشهر الثمانون كانت أشهر ثورة فكرية وقلق اجتماعى واضطراب نفسى قل أن رأت مصر مثله فى تاريخها القومى الحديث ، وإن شئت فقل إنها كانت امتداداً للثورة التى بدأتها فى سنة ١٩١٩ مع سعة فى أفقها ، وفى ميادينها ، وفى غاياتها وأغراضها . ولذا كانت هذه الست السنوات ونصف السنة بحاجة إلى جزء كامل من هذه المذكرات . وأنا الآن أعد هذا الجزء وأرجو أن يوفقنى الله إلى إتمامه . لكننى آثرت أن أوجز صورة ما حدث فى هذه السنوات فى الفصل الأخير من هذا الجزء الثانى لتكمل لقارئه صورة من عهد فاروق من بدئه إلى منتهاه .

وسيرى القارئ أن هذا العهد يتسم بظواهر متناقضة أشد التناقض . فلأول مرة فى تاريخ مصر الحديث اطردت الحياة النيابية خمسة عشر عاماً سوياً لم يعطل البرلمان فى أثنائها إلا فى الشهور الأربعة الأخيرة منها . ومع ذلك لم تمنع هذه الحياة النيابية الطغيان ، ولا منعت الدكتاتورية المبرقعة حيناً ، والسافرة أحياناً . وسيرى أن هذه الحياة البرلمانية التى تعتبر فى غير مصر ملاذاً للحرية الديمقراطية الصحيحة قد حجبتها الأحكام العرفية أحد عشر عاماً من خمسة عشر ، عطل خلالها ما كفله الدستور من صور الحرية ، وتعرض الناس فى أثنائها فى أشخاصهم وأموالهم لصور من العدوان ضاقت بها نفوسهم .

وسيرى القارئ كذلك أن الثورة التى بدأت سياسية فى سنة ١٩١٩ امتدت إلى ميادين كثيرة أخرى ، وإن لم يبد لها من الآثار الظاهرة ما بدا لثورة سنة ١٩١٩ . فقد كان فى مصر

خلال هذا العهد نشاط شيوعى ، ونشاط دينى ، ونشاط اجتماعى ، ونشاط ثقافى وعقلى ، وبعض هذا النشاط هدام مدمر ، وبعضه بناء معمر .

لم يكن فى مقدورى وأنا أكتب هذه المذكرات أن أتناول هذه الميادين وما وقع فيها جميعاً بالتفصيل . فأنا إنما أكتب عما شاركت فيه أو اتصلت به من حوادث أتاح لى الاشتراك فيها أو الاتصال بها أن أعرف دقائقها فأدونها . فأما ما سوى ذلك مما اتصل بعلمى ولم أشارك فيه ولم أتصل به فلم أزد على أن مررت به أو أشرت إليه . فما اتخذته الحكومة فى العهود المختلفة ، ومنها العهود التى كنت فيها وزيراً ، لمقاومة الشيوعية أو لإقرار الأمن حين اضطرابه ، قد كان بعيداً عن دائرة عملى ، ولم يكن لى من العلم به أكثر مما لغيرى ، فلم يكن طبيعياً أن أفصل شيئاً منه . أما وقد كنت وزيراً للمعارف ثلاث فترات امتدت إلى ثلاثة وأربعين شهراً ، وكنت وزيراً للشئون الاجتماعية ثلاثة أشهر وأياماً ثم كنت بعد ذلك رئيساً لمجلس الشيوخ ، فقد دونت ما وقع فى هذه الدوائر بما رأيت من تفصيل ، كما دونت ما كان يجرى فى مجلس الوزراء من شئون السياسة العامة بمثل هذا التفصيل . أما ما سوى ذلك فلم أزد على الإشارة إليه ولم أتعرض للحكم عليه ، لأنى لا أملك عناصر هذا الحكم .

* * *

وأود ، فى هذا الصدد ، أن أشير إلى ملاحظة أبديت بعد ظهور الجزء الأول من هذه المذكرات . فقد قيل إن المذكرات لا تفصل تاريخ مصر فى الفترة التى تناولتها كما يجب أن يفصل . وأسارع إلى القول بأنى لم أقصد إلى التأريخ لمصر فى الفترة التى أكتب عنها ، وإنما قصدت إلى تدوين ما شاركت فيه أو اتصلت به . وغايتى من ذلك أن تكون هذه المذكرات مرجعاً لمن يريد من بعد أن يؤرخ لمصر ، ومن يستطيع يومئذ أن يرجع إلى ما كتبته وما كتبه غيرى وإلى صحف العهد الذى يؤرخ له كى يرسم الصورة التى يطمئن إلى أنها تصف الحقبة التى يكتب عنها . وكل الذى أدعيه أننى توخيت الحق غاية جهدى فيما دونت . وأنا مع ذلك لا أدعى العصمة ، ولا أدعى أننى استطعت أن أسمو فوق خلجات النفس ، وإن حاولت ما استطعت أن أكون منصفاً كل الإنصاف .

وغرض آخر قصدت إليه . ذلك أن مصر تتطور فى العهد الحاضر تطوراً سريعاً من عهد لم يكن لأبنائها فيه سلطان على مصائرها ، إلى عهد استقلال صحيح لا يشارك أبناءها فى أعمال سيادتها مشارك ، ومن جيل تأخر فى مضمار الحضارة إلى جيل تقدم تثب الأمة فيه إلى الرقى وثباً دراكاً تبتغى به أن تكاتف أرقى الأمم حضارة . وطبيعى أن تصاحب

هذا التطور السريع وهذه الوثبات المتتالية أخطاء وخطيئات يجب تبينها لإصلاحها ولتدارك الوقوع فى مثلها من بعد ؛ كما يجب أن ترسم لهذا التطور سياسة مستقرة طويلة الأجل ، بريئة من اضطراب الارتجال ، مستندة إلى حيوية الشعب ومقوماته الذاتية لكى تسير أمور الأمة والدولة سيراً حثيثاً إلى الغاية المرسومة .

وإنما يتيسر تبين الخطأ والخطيئة وتداركهما ببيان ما يقع منهما ، كما يتيسر رسم السياسة المستقرة الطويلة الأجل بالوقوف الحين بعد الحين لتعرف الماضى القريب وما وقع فيه ، حتى ترسم هذه السياسة على هدى الصالح من نشاط الشعب ، وحتى تنتفى منها أسباب الزيف والضعف . ولا يكون ذلك إلا بأن يدون العاملون فى ميادين الحياة القومية على اختلافها مشاهداتهم وملاحظاتهم على هذه المشاهدات . وذلك ما قمت وأقوم به فى هذه المذكرات ، راجياً أن أحقق من هذا الغرض قسطاً ينفع الله به الوطن وبنيه .

لم يكن التأريخ لمصر فى الفترة التى تناولتها هذه المذكرات من غرضى إذن . وما كان لى أن أطمع فى مثل هذا التأريخ . فلن يستطيع أحد ، وإن بلغ من الذكاء والعلم غاية المدى ، أن يؤرخ لعصر عاش فيه . ذلك بأن الكثير من الحوادث بل أكثرها ، تكتنف مقدماته ونتائجه أسرار لا يقف عليها من المعاصرين إلا من شاركوا فيها أو اتصلوا بها ؛ وقد لا يقف هؤلاء إلا على جانب من هذه الأسرار ثم يبقى سائرها خفيًّا عليهم ، ولا يظهر إلا بعد زمن طويل أو قصير من حياتهم ، إذ تكشف عنه وثائق سرية أو مذكرات وشهادات يدونها أو يدلى بها لمناسبة ما هؤلاء الشركاء فى الحوادث أو المتصلون بها . فإذا كان ذلك شأن من كانوا على مسرح هذه الحوادث ، فما بالك بغيرهم ممن لم يشتركوا فيها ولم يتصلوا بها ، ثم ما بالك بالنظارة البعيدين عن المسرح ، وما بالك بالجمهور الذى لا يعنى من الحوادث إلا بما يمسه عن قرب . لهذا كان محالا أن يؤرخ إنسان لعصره ؛ وكل ما يستطيعه أن يدون ما يعرف ليكون بعض عناصر التاريخ يوم يصفى الزمن فى بوتقته هذه العناصر ويجلوها جميعاً ، ويتيح بذلك للمنقطع للتاريخ أن يكشف عما يسمح به الجهد من حقائق العصر الذى يتصدى للتأريخ له .

ولهذا رأينا كثيرين ممن يتصدون للتاريخ يحصرون جهدهم فى فترة ضيقة لا تزيد على بضع عشرات أو ما دونها من السنين ، ينقبون عن كل ما دق وجل من أنبائها ، ويلتمسون له الوثائق والأقوال الخاصة به فى كل مكان من العالم يطمعون فى أن يسعفهم بهذه الوثائق

والأنباء . وكثيراً ما ترى المؤرخين لعهد بذاته يختلفون مع ذلك فى تصوير واقعة أو فى تقدير أسبابها وأسرارها .

وليس ذلك عجباً ، والتراجم التى يكتبها أصحابها لأنفسهم تتعرض فى كثير من الأحيان للتفنيد والنقد ، مع ما يؤمن به كثيرون من أن أحداً لا يعرف الإنسان أكثر من نفسه ؛ فهو الذى يعرف دخائل أسراره ومسارح أفكاره وخلجات ضميره وبواعثه إلى تصرفاته وأعماله . لكنه مع ذلك لا يعيش فى عزلة عن غيره ، وتصرفاته تتأثر إلى حد كبير باتجاهات الغير وتصرفاته . وهو حين يترجم لنفسه يتناول حتما ما كان لهذا الغير من أثر فى اتجاهه ، وقد يغيب عنه ما ينطوى عليه ضمير هذا الغير وما يجول فى سره ، فيكون ذلك مدعاة لنقد الناقد وتصحيح المصحح .

إذا كان ذلك شأن التراجم الذاتية فكيف يتسنى لإنسان أن يؤرخ لعصر عاش فيه وهو يعلم أنه لا يستطيع الوقوف على كل أسراره ؟ لقد شاركت فى أمور كثيرة أعترف بأن الكثير من أسرارها غاب عنى ، وما أشك فى أن هذه الأسرار بذاتها ، أو أن أسراراً غيرها غابت عمن شاركونى فى هذه الأمور . ولقد أشرت حين تحدثت عما وقع فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ما اكتنف هذا الحادث وما لا يزال يكتنفه من أسرار لا تزال خفية على برغم ما بذلت من جهد للوقوف عليها . وقد أشرت فى الجزء الأول من هذه المذكرات إلى ما جرت به الأحاديث من أن الملك فؤاد كان يطمع فى أن يكون خليفة للمسلمين ، فتصدى الدكتور حسن نشأت (باشا) للرد علىّ ينفى ما جرت به الأحاديث ، ثم نشر الدكتور الظواهرى فصلا من مذكرات والده الشيخ الأكبر محمد الأحمدى الظواهرى يذكر فيه أن الملك فؤاد كان يريد بالفعل أن يكون خليفة المسلمين . وحسن نشأت (باشا) كان أوثق الناس اتصالا بالملك فؤاد . والشيخ الأكبر الظواهرى كان من الواقفين فى هذا الموضوع على بواطن أمره .

ألست محقاً إذن حين أذكر أن أحداً لا يستطيع أن يؤرخ لعصره وإن بلغ من الذكاء والعلم غاية المدى ؟

قد يصح لمن شاء ، فى هذا الموضوع بالذات ، أن يرجح ما ذهب إليه الشيخ الظواهرى وما جرت به الأحاديث فى حياة الملك فؤاد ، وإن كان ما اتصل به من وثائق وأسانيد لم ينشر بعد . فقد ذكر لورد جورج لويد فى مؤلفه عن مصر ما يفيد هذا الترجيح . ولورد جورج لويد كان مندوباً سامياً لإنجلترا فى مصر بين سنة ١٩٢٥ و سنة ١٩٣٠ ، أى فى الفترة التى

كانت فيها فكرة الخلافة الإسلامية تداعب بعض الرءوس المتوجة فى الشرق الإسلامى ، وكان بحكم منصبه الرسمى هذا واقفاً من بواطن الأمور على ما لم يقف عليه غيره .

وربما جاز لمن يحاول تمحيص الحوادث قبل نشر الوثائق والأسانيد الوثيقة أن يذكر فى هذا الصدد أن الملك السابق « فاروق » كان يحرص على ترسم سياسة والده جهد استطاعته ، وأنه كان يعمل على أن تكون له زعامة العالم الإسلامى ، إن لم تكن له خلافة المسلمين . من ذلك أن اجتمع ممثلو الدول العربية فى مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية للاشتراك فى اجتماع جامعة الدول العربية ، واجتمع هؤلاء مع من دعوا لصلاة الجمعة مع الملك السابق فاروق بجامع قيسون بالقاهرة . فلما أتم الخطيب خطبة الجمعة ونزل عن المنبر ليؤم الناس نحّاه بعض رجال القصر وتقدم الملك السابق فاروق فأم الناس لصلاة الجمعة على غير عادة . وجرى الحديث يومئذ بأن الدافع له إلى هذا قد كان ميله لزعامة المسلمين ، إن لم يكن للخلافة الإسلامية .

يستطيع من شاء أن يستخلص مما سبق ، ومن حوادث أخرى ، مطمع الملك فؤاد فى أن يكون خليفة المسلمين ، أو أن يرجح ذلك على الأقل . لكن الترجيح لن يبلغ حد التوكيد حتى تظهر الوثائق التى تمكن التاريخ من أن يقول كلمته الحاسمة التى لا ترد .

* * *

أما وقد عرضت لما وجه من نقد إلى الجزء الأول من هذه المذكرات فمن الحق أن أستجيب لملاحظة أبداها الأستاذ محمد محمود جلال بعد قراءته ذلك الجزء . فالمرحوم حسين (باشا) واصف هو الذى بعث أخاه مصطفى كامل (باشا) ليدرس الحقوق بفرنسا . وإننى لأستجيب لهذه الملاحظة مقدراً شاكراً .

وأختم هذا التقديم بالتنبيه إلى أن ما أشرت إليه فى صدره من تقدم مصر العظيم خلال الثلاثين سنة الأخيرة لم يحل دونه ما ذكرت من بعد من وقوع الخطأ فى تصرفات الذين تولوا أمر مصر . ذلك بأن حيوية الشعب كانت أقوى من الطغيان ومن الفساد الذى جره الطغيان فى أذياله ، ولذلك استمر النضال بين تلك الحيوية وهذا الطغيان سنين متعاقبة ، ثم انتهى الطغيان إلى أن تخلت عنه كل العناصر السليمة فى البلاد ، فوقف فاروق حائراً

يتلفت يمنة ويسرة لعله يجد سنداً . فلما لم يجد هذا السند أسلم نفسه وعرشه وأذعن للمصير المحتوم .

ولعل فيما قصته هذه المذكرات موعظة وعبرة لمن ألقى السمع وهو شهيد ، فالذكرى تنفع المؤمنين .

وإنّك لا تَهْدى مَنْ أحْبَبْت ولكنَّ اللهَ يَهْدى مَنْ يشاءُ إلَى صِراطٍ مُسْتقيمٍ .

obeikandl.com